المحتويات

- تمهيد	٥
الفصل الأول - المقدمة	٧
الفصل الثاني - خطبة الجهاد	٢٩
الفصل الثالث - رسالة القدس	٤٣
الفصل الرابع - المعركة من أجل المؤسسات في القدس	٦١
أ- الحملة ضد بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية الأخرى	٦٣
ب- الاتهامات الاسرائيلية ضد بيت الشرق	٦٨
١- البعد السياسي	٦٨
٢- البعد الدبلوماسي	٧٣
٣- البعد الأمني	٧٨
ج- الرد الفلسطيني على الاتهامات الاسرائيلية	٨١
د- اجتماع باريس	٨٣
الفصل الخامس - المعركة من أجل القدس:	
السيادة أم الاشراف الديني	٩١
الفصل السادس - المعركة من أجل القدس:	
معاهدة السلام الاردنية-الفلسطينية	١٣٩
الفصل السابع - الخاتمة	١٤٩

الفصل الأول

مقدمة

منذ توقيع إعلان المبادىء في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ وإقامة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا، بدأت قضية القدس تأخذ بشكل متزايد وضعها المركزي في أي مفاوضات قادمة مع اسرائيل حول تطبيق إعلان المبادىء واتفاقية غزة/أريحا. وبالواقع أصبح موضوع القدس هو القضية الأساسية التي ستقرر مصير عملية السلام الاسرائيلية-الفلسطينية بالنجاح أو الفشل. فمنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على حد سواء جعلت من قضية القدس المقياس الذي تقيس به التنفيذ الأمين والدقيق لاعلان المبادىء واتفاقية غزة/أريحا. ولكن هناك تباين جوهري بين موقف اسرائيل وموقف م.ت.ف من قضية القدس.

بالنسبة للجانب الفلسطيني فان القدس هي عاصمة دولة فلسطين، التي يجب أن تقام على الأرض الفلسطينية، بعد أن تم الاعلان عن إقامتها من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. في تلك الدورة وافق المجلس الوطني الفلسطيني على قرارين من قرارات الامم المتحدة واعتمدهما كأساس لتسوية عادلة ودائمة وشاملة. وافق المجلس الوطني على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ (الدورة الثالثة) لعام ١٩٤٧، والمعروف بقرار التقسيم والذي تم بموجبه تقسيم فلسطين الى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية. وقد

تم إعلان الدولة اليهودية "دولة اسرائيل" في قسم من فلسطين، أما القسم الآخر المخصص للدولة العربية "دولة فلسطين"، لم يتمكن من اعلان ولادته ولم يسمح له بالتطور قطعيا وبقي قرارا على ورق ينتظر! وبقي الوضع كذلك حتى تطورت الأحداث الدولية والأقليمية والمحلية، وجاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني باعلان الاستقلال في ١٩٨٨. لقد ارتفعت الآمال لدى الشعب الفلسطيني أن تقود مفاوضات الوضع النهائي بين اسرائيل و م.ت.ف لاقامة السلام في المنطقة، الى إقامة دولة فلسطين على أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. إن الجانب الفلسطيني يأمل ويصمم على جعل القدس، على الأقل المدينة القديمة منها، ومحيطها العربي أي شرق القدس، عاصمة لدولة فلسطين. على الرغم من أن الطريق ما زالت وعرة وطويلة لتحقيق ذلك!

كان القرار الثاني الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المذكورة هو قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، والذي يدعو من بين أشياء اخرى، الى عدم جواز الاستيلاء على الأرض بالحرب، ويدعو كذلك الى سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة والى انسحاب اسرائيل من "الأراضي" حسب النص الفرنسي ومن "اراض" حسب النص الانكليزي احتلتها في حرب ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

إن م.ت.ف التي رفضت حتى هذا الوقت، أي تاريخ انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨، قرار (٢٤٢) لان ميثاقها يدعو الى تحرير فلسطين بينما يطالب القرار الدولي بانسحاب اسرائيل من الأراضي أو (أراض) احتلتها في حرب ١٩٦٧ أي من الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان

وسيناء، لقد عدلت المنظمة موقفها من القرار على ضوء التفاعلات والمتغيرات الدولية والأقليمية والمحلية كما سبق وأشرت، ووافقت عليه ليكون أساسا لحل عادل وشامل ودائم لنزاع الشرق الأوسط. وقد أصبح هذا القرار الدولي أيضا أساسا للمبادرة الأميركية التي أعلنها الرئيس بوش في شهر (٦) آذار (مارس) ١٩٩١ بعد حرب الخليج. طرحت المبادرة الأمريكية مبدأ الأرض مقابل السلام واعتمدت أساسا لذلك تحقيق قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. كما نصت الدعوة المشتركة الأمريكية-السوفيتية الى عقد مؤتمر السلام في مدريد في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ على أن السلام العادل والدائم والشامل ومفاوضات الوضع الدائم "ستقوم على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨".

لقد احتل قرار ٢٤٢ مكانا مركزيا في المفاوضات بين م.ت.ف واسرائيل. فقد وافق الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، في المادة الأولى من إعلان المبادىء على أن تكون التسوية الدائمة قائمة على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. ومن الأهمية بمكان أيضا أن إعلان المبادىء ينص، في المادة الرابعة على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكلان "وحدة ترابية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية". وبالتالي فان العلاقة بين ما ينص عليه قرار ٢٤٢ وما ينص عليه إعلان المبادىء بالنسبة للقدس واضحة جدا. من جهة يدعو القرار اسرائيل للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧ ومن بينها القدس الشرقية، ومن جهة ثانية يعتبر إعلان المبادىء الأراضي المحتلة "وحدة ترابية واحدة".

إن الموقف الفلسطيني حول القدس مدعوم أيضا بالموقف الأميركي الذي جاء في رسالة التطمينات التي قدمتها الادارة الأميركية للمفاوضين الفلسطينيين. وضعت في هذه الرسالة مبادىء السياسة الخارجية الأميركية حول القدس بشكل واضح. ومما جاء في هذه الرسالة حول القدس التالي نصه:

تفهم الولايات المتحدة الأهمية التي يوليها الفلسطينيون الى مسألة القدس الشرقية. وبالتالي نود أن نؤكد لكم ان ما من شيء يفعله الفلسطينيون في اختيار أعضاء وفدهم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على ادعائهم بالقدس الشرقية أو أن يجحف أو يمس بنتيجة المفاوضات.

إن الولايات المتحدة تعارض الضم الاسرائيلي للقدس الشرقية ومد القانون الاسرائيلي ليشملها وتمديد الحدود البلدية للقدس. إننا نشجع الأطراف جميعها لتجنب الأعمال في طرف واحد التي تزيد من تفاقم التوتر المحلي أو تلك التي تجعل المفاوضات صعبة أو تلك التي تسبق نتيجتها النهائية.

إن الولايات المتحدة تعتقد أنه يجب تمكين فلسطينيي القدس الشرقية من المشاركة بالتصويت في الانتخابات لسلطة الحكم المؤقتة. إن الولايات المتحدة تعتقد كذلك أن فلسطينيي القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة الذين تنطبق عليهم المواصفات الثلاثة who meet the three criterea يجب أن يتمكنوا من المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي. إن الولايات المتحدة تدعم حق الفلسطينيين بطرح أي موضوع بما فيها القدس الشرقية على الطاولة.

إن الولايات المتحدة تعتقد أن على كل طرف أن لا يقوم بأعمال من جانب واحد التي تهدف الى التقرير بشكل مسبق، موضوعات يمكن أن يتم التوصل اليها فقط من خلال المفاوضات. وفي هذا المجال فان الولايات المتحدة

ستعارض وتستمر بمعارضة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ والتي تبقى عقبة أمام السلام[1] .

إن الموقف الفلسطيني من القدس مدعوم أيضا من الأمم المتحدة. على اثر احتلال اسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة بدأت سلطات الاحتلال بممارسة سياسة الضم واتخذت إجراءات في المدينة القديمة بهدف تهويد القدس وتغيير معالمها العربية والاسلامية والمسيحية وأيضا أوضاعها الديمغرافية. رفضت الأمم المتحدة جميع هذه الاجراءات الاسرائيلية. وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في قراراتهم المتتالية أن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع القدس غير صالحة ولاغية وباطلة. ويشهد مثلا على ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ (لعام ١٩٦٨) و ٢٧١ (لعام ١٩٧١) . كذلك لم تقبل الأمم المتحدة القانون الأساسي الاسرائيلي لعام ١٩٨٠ التي ضمت اسرائيل من طرف واحد القدس الشرقية وأعلنتها عاصمة لها . ففي قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) رفض مجلس الأمن القانون الأساسي الاسرائيلي ودعى المجلس في قراره رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الدول التي لها بعثات دبلوماسية في القدس لنقل تلك البعثات خارج القدس . وبالواقع إن هذا هو قرار هام جدا لان مجلس الأمن وضع ضمن صلاحية عمله، القدس الغربية التي تسيطر عليها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ . ومن المعلوم انه لا يوجد بعثات دبلوماسية أجنبية في القدس الشرقية معتمدة لدى اسرائيل . لقد استمرت القنصليات العامة غير العربية وغير الاسلامية التي كانت موجودة في القدس

---

[1] ترجم عن النص الانكليزي كما نشر في ميدل ايست ميرور ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١، التي تصدر في لندن.

الشرقية قبل حرب ١٩٦٧ في عملها بعد تلك الحرب ولكن بمهمة مختلفة: أصبحت تتعامل وتعالج قضايا الشعب الفلسطيني، ولها وضع مستقل اتجاه السفارات والسفراء في تل أبيب. ومن هنا فاننا نقول أن قرار ٤٧٨ (١٩٨٠) يشمل مسألة "السيطرة الاسرائيلية" على القدس الغربية باعتبار أن المدينة كلها، في قسميها الغربي والشرقي لا تزال بدون حل!

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أضافت في قرارها رقم ١٦٩ هـ / ٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥ عنصرا آخر الى القرار المذكور أعلاه رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الأمن عندما رفضت القانون الأساسي الاسرائيلي وأكدت على قرار ٤٧٨ (١٩٨٠). هذا العنصر الجديد هو أن الجمعية العامة اعتبرت أن الاجراءات الاسرائيلية هذه لا تشكل فقط انتهاكا للقانون الدولي، إنما أيضا لا تغير من انطباق إتفاقية جنيف الرابعة على القدس.

منذ ذلك التاريخ أصبح موضوع انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس هو الموضوع الغالب على قرارات الامم المتحدة وقد تم تأكيد ذلك مثلا في القرارات التالية: قرار ٧٧٢ (١٩٩٠) المؤرخ ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٠ الذي صدر اثر أعمال العنف التي اقترفتها القوات الاسرائيلية ضد المصلين الفلسطينيين في الحرم القدسي الشريف في القدس الشرقية، وفي قرار ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ الذي نص بالخصوص على أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تشملها إتفاقية جنيف الرابعة.

ومؤخرا في عام ١٩٩٤، واثر المذبحة التي اقترفها المتطرفون اليهود في الحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤، تم تأخير صدور قرار ٩٠٤ لمدة ٢٢ يوما في محاولة من الادارة الأميركية واسرائيل لعدم ذكر اسم القدس الشرقية كجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي نهاية المطاف فرضت الولايات المتحدة الأميركية التصويت على القرار فقرة فقرة لكي تتجنب التصويت بالموافقة أو الاجماع على الفقرة التي يرد فيها أن القدس هي جزء من الأراضي المحتلة. وهكذا كان، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت ولكن القرار صدر، مؤكدا أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

من الواضح، أن الشرعية الدولية تؤيد الجانب الفلسطيني في قضية القدس. إلا أن اسرائيل تعمل كل ما في وسعها على الأرض من أجل خلق حقائق جديدة في القدس لاحداث التغيير فيها، على أمل أن هذه التغييرات سوف تسبق أي محاولة من الجانب الفلسطيني للمطالبة بحقوقه في القدس أو المشاركة فيها. إن أقوى وأسرع آلية في اسرائيل هي القانون والكلمة السحرية "الأمن". والأسلوب هو مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية واقامة المستوطنات الاسرائيلية على هذه الأراضي المصادرة.

لقد كانت مساحة مدينة القدس قبل حرب ١٩٦٧ ستة ونصف كم٢. أما مساحتها الحالية، بعد ثلاثة عقود من الاحتلال والهيمنة الاسرائيلية فقد بلغت ٧٠,٥ كم٢. هذا يعني أن نسبة الزيادة كانت ١٠٨٤,٦٪ أو أكثر من عشرة

أضعاف المساحة السابقة. وهذا بين المماوسة والسياسة الاسرائيلية في مصادر الارض الفلسطينية وتوسيع حدود المدينة "لضم" المزيد من أراضي الضفة الغربية. واذا ما تابع مراقب مستقل مساحة الأرض الفلسطينية المصادرة في القدس الشرقية وانتشار المستوطنات الاسرائيلية التي تم إقامتها على تلك الأراضي، سيجد أن هدف اسرائيل لم يكن فقط السيطرة على المدينة وإنما أيضا إزالة القرى والتجمعات الفلسطينية العربية في هذه المناطق، وفصلها عن بعض وقطع الاتصالات بينها، وتدمير البنى التحتية في القرية الفلسطينية اجتماعيا واقتصاديا[٢].

لقد شيدت اسرائيل مجموعة من المستوطنات في القدس الشرقية وحولها تشكل حاجزا كبيرا يعرف باسم مجموعة مستوطنات معاليه أدوميم التي تتألف من مستوطنة معاليه أدوميم نفسها، جفعات أدوميم، ماشور أدوميم، كفار أدوميم، ألون، شاعار مزراحي. وهذه المجموعة من المستوطنات أهم وأكبر المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة. فهي تمتد من الغرب الى الشرق باتجاه وادي نهر الاردن، والى الشمال باتجاه رام الله. وهي تمكن اسرائيل من محاصرة القدس من الشرق حيث تأمل اسرائيل أن توطن حتى العام ٢٠٠٠ حوالي مليون مستوطن في منطقة القدس الكبرى أي في معاليه أدوميم، ألون، عيتوت، بسجات زئيف، والنبي يعقوب[٣]. ومختصر القول، استخدمت اسرائيل هنا يدها المسيطرة والمهيمنة من أجل إنجاز تغيير ديمغرافي جذري في القدس الشرقية حيث

---

[٢] خليل توفكجي، كيف استوطنوا القدس ؟! تهويد القدس حقائق وأرقام، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٩٥، ورقة غير منشورة، ص ٤.

[٣] المصدر نفسه ص ٢.

زادت نسبة السكان اليهود من صفر قبل حرب ١٩٦٧ الى ١٦٠ ألف نسمة حاليا في القدس الشرقية. وهذا يعني أنه حدثت زيادة بنسبة ١٦٠ ألف بالمائة مما حول السكان اليهود الاسرائيليين الى أغلبية بين سكان القدس الشرقية لاول مرة في التاريخ. وقد تم بناء ثلاثين ألف وحدة سكنية للمستوطنين اليهود في القدس الشرقية في ١٥ مستوطنة. بالمقارنة مع ذلك فقد سمحت اسرائيل للفلسطينيين ببناء (٥٥٥) وحدة في القدس الشرقية خلال العقود الثلاثة نفسها من الاحتلال.

استخدمت اسرائيل أساليب أخرى لتقرير مصير القدس. ومن أجل تسهيل موضوع مصادرة للأراضي الفلسطينية في المدينة المقدسة، استخدمت الحكومة الاسرائيلية والبلدية الاسرائيلية للقدس الأساليب الملتوية لتحقيق هذا الهدف. وتحت مختلف الادعاءات والشعارات لتطوير القرية والتجمعات والأحياء العربية وضع الاسرائيليون ما يسمى "بالمخطط الشمولي" للمدينة. واستخدم هذا المخطط الشمولي من أجل خنق الوجود العربي في المدينة المقدسة، ووضع حد أو ضبط للبناء الفلسطيني ومشاريع الاسكان الفلسطينية ووقف الزيادة في السكان لدى الفلسطينيين.

استخدمت آلية "الضبط والخنق" من أجل الحؤول دون أي زيادة أو توسع في مساحة القرى أو الأحياء العربية غير ما تسمح به اسرائيل. وتمنع اسرائيل الفلسطينيين أيضا من التوسع بالبناء أفقيا (خارج حدود تنظيم القرية أو المدينة أو الحي)، وعموديا (أي تمنعهم من البناء أكثر من أربع طوابق بينما تسمح ببناء ثمانية طوابق في اسرائيل لاغراض سكنية). ثانيا تجد هذه القرى والأحياء نفسها

فجأة محاطة بالمستوطنات الاسرائيلية. وهذا يعني انها لا تستطيع التوسع أو الاتصال حيث أن طرق المواصلات والاتصالات مع القرى والأحياء الفلسطينية الأخرى تكون مقطوعة أو تقع تحت رحمة "الجيران" الاسرائيليين. وهذه التطورات تترك أثارا اقتصادية واجتماعية على المجتمع الفلسطيني.

بالاضافة الى ذلك، تعلن اسرائيل بعض المناطق مناطق خضراء للاستخدام والمنفعة العامة. وهذا يعني أنها يجب أن تشمل أيضا الأحياء الفلسطينية أي أن تستفيد منها الأحياء الفلسطينية. إلا أن هذا لا يحدث لان الأحياء هي أحياء فلسطينية. ولكن عندما تحتاج الأحياء الاسرائيلية الى التوسع تقوم باستخدام هذه المناطق الخضراء[٤]. يضاف الى ذلك أن النظام الضرائبي الاسرائيلي على المناطق الخضراء والسكن يدفع بالمالكين الفلسطينيين الى بيع عقاراتهم لانهم لا يستطيعون دفع الضرائب. استطاعت اسرائيل بهذه الأساليب أن تحصل وتسيطر على أكثر من ٢٣٪ من مساحة القدس خلال الأعوام الماضية مما ترك فقط أربعة بالمائة من الأراضي بيد الفلسطينيين[٥].

مع اقتراب إعادة الانتشار الاسرائيلي من الضفة الغربية، وفقا للاتفاقيات الموقعة في اوسلو وواشنطن والقاهرة، اتخذت السلطات الاسرائيلية أساليب جديدة لاحكام سيطرتها على القدس من أجل استباق أي مطالبة فلسطينية جديدة فيها ومن أجل منع الجانب الفلسطيني من حرية المرور الى المدينة المقدسة.

---

[٤] تفكجي، كيف استوطنوا القدس؟ ص ٥-٦.

[٥] المصدر نفسه، ص ٧.

وكانت تعني هذه الأساليب مصادرة أراضي فلسطينية جديدة إن كان ذلك في القدس أم في الضفة الغربية. وهكذا طورت "العبقرية" الاسرائيلية مشاريع الطرق الالتفافية بحجة توفير "الأمن" للمستوطنات والمستوطنين الاسرائيليين. وهدف هذه الطرق الالتفافية هو ربط المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض حتى لا يضطر أي مستوطن استخدام طرق يستعملها الفلسطينيون. هناك نتيجة اخرى لاقامة هذه الطرق. لقد خلقت في الواقع دائرة أو حاجز أو سياج آخر حول القدس وداخلها بالاضافة الى السياج أو الحاجز المكون من المستوطنات الاسرائيلية. وهكذا فان اسرائيل بنت طريق التفافي رئيسي حول القدس الذي يبدأ بمستوطنة بيت ايل قرب رام الله الى الشمال من القدس، حيث يسير منها باتجاه الشرق مارا بالقرى الفلسطينية العربية حتى يصل الى مستوطنة "فيرد يريحو" على مشارف مدينة أريحا. هذا الطريق يغلق القدس من الشمال ثم يسير الطريق باتجاه الغرب حتى مستوطنة مودعين المقامة على قرى اللطرون الفلسطينية. ثم يمر داخل الخط الأخضر الى بيت شيمش وينعطف جنوبا باتجاه القرى الفلسطينية صوريف نحو الشرق باتجاه مستوطنة معاليه أدوميم ومنطقة الخان الأحمر لينتهي مرة أخرى بمستوطنة "فيرد يريحو" على مشارف أريحا، وبالتالي تكتمل الدائرة المحاصرة للقدس[٦].

إن الأخطار الناجمة عن سياسة اسرائيل بمحاصرة القدس واضحة وجلية. تهدف اسرائيل الى منع شرائح المجتمع الفلسطيني من التواصل

---

[٦] تصريح للدكتور ابراهيم الفني، وفا ٣ آب (اغسطس) ١٩٩٥، ص ٨-٩.

الاجتماعي والثقافي والحياتي مع القدس وأيضا الى منع قادة وممثلي الشعب الفلسطيني الرسميين أو غير الرسميين من الوصول الى القدس أو العمل فيها ! وقد لخص فيصل الحسيني هذه السياسة الاسرائيلية مشيرا الى المخاطر التي تمثلها وآثارها على النحو التالي:[٧]

١- تحقيق اندثار الشخصية المؤسساتية الفلسطينية ونشاطاتها ووجودها في المدينة المقدسة. هذا يعني تعويد الشعب الفلسطيني في القدس على عدم التعامل مع المؤسسات الفلسطينية في المدينة. وهذا بالتالي سيعيق ويعطل عمل هذه المؤسسات وسيقود في النهاية الى وقفها عن العمل وإغلاقها في نهاية المطاف. وهذا يعني أيضا أن اسرائيل تجبر المواطنين الفلسطينيين في المدينة على التعامل مع المؤسسات الاسرائيلية فقط.

٢- عزل المدينة عن محيطها الفلسطيني بانتزاعها من الشعب الفلسطيني الذي يعيش حول المدينة ومن المجتمع الفلسطيني بشكل عام. وهذا يعني تعويد الشعب الفلسطيني الذي يعيش خارج المدينة على تصريف أعماله وتجارته خارج القدس نفسها. إن الحواجز العسكرية التي وضعتها اسرائيل على مداخل المدينة تمنع أي فلسطيني من دخول المدينة اذا لم يكن حاملا لهوية اسرائيلية أو لتصريح دخول أو زيارة الى اسرائيل. وهكذا يكون على الفلسطينيين خارج حدود المدينة أن يتعلموا كيف يصرفون أعمالهم دون الدخول الى المدينة. أما الفلسطينيون من

---

[٧] جرى هذا في حديث مع الكاتب في القدس. وقد أعلن السيد فيصل الحسيني هذا الموقف في تصريحات رسمية مثلا في كلمته أمام اجتماع جمعية الملتقى الفكري في القدس. انظر القدس ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، ص ٤.

أطراف فلسطين الأخرى لا يملكون الفرصة – إلا اذا استطاعوا بالصدفة أن يدخلوا الى القدس لاداء الصلاة يوم الجمعة أو يوم الأحد – للقيام بأي نشاط داخل القدس. كذلك فان هذه السياسة تجعل المقدسيين يتعودون على العيش دون الحاجة الى أن يكون لديهم اتصال يومي مباشر مع المحيط الفلسطيني خارج المدينة. وعلى التجارة والتجار في المدينة أن يبحثوا عن أسواق جديدة في اسرائيل نفسها وعلى زبائن جدد في المدينة غير الفلسطينيين من الأحياء المحيطة بالقدس.

٣- عزل المدينة دوليا. هذا يعني تعويد الاسرة الدولية من جهة على التعامل مع الفلسطينيين دون القدس ومن جهة أخرى على التعامل مع القدس وفقا للاملاءات الاسرائيلية: أي انها مدينة تسيطر عليها اسرائيل وتقرر مصيرها. للأسف بدأ عدد من الدول يخضع للضغط الاسرائيلي أو يوافق عليه. إن الموافقة على الغاء عقد لقاءات في بيت الشرق في القدس من قبل عدد من الدول من برامج الشخصيات الأجنبية الزائرة في القدس هو مظهر من مظاهر الموافقة على الضغوط الاسرائيلية أو الانصياع لها. أي الموافقة على سياسة ليّ الأذرع الاسرائيلية.

مؤخرا اتخذت اسرائيل إجراءات إضافية ضد الوجود الفلسطيني في المدينة وصفها صحفي اسرائيلي "بسياسة ليّ الأذرع"[٨].

هناك عدة أمثلة على سياسة ليّ الأذرع الاسرائيلية يمكن أن نوجز أهمها التي حدثت خلال هذا العام ١٩٩٥.

---

[٨] جدعون ليفي، "الصراع على الشعارات"، هآرتس، ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥. كما نشرته وفا – نشرة تعنى بالشؤون الاسرائيلية ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، ص ٤-٦، الاقتباس من صفحة ٦.

١- إن القرار الاسرائيلي بمصادرة (٥٣٠) دونم من الأراضي الفلسطينية في القدس في أيار (مايو) ١٩٩٥ هو أحد عناوين هذه السياسة. إلا أن هذا القرار جوبه برفض شديد من السلطة الفلسطينية والحكومات العربية ومن البلدان الاسلامية، وعدم الانحياز والأمم المتحدة. وتحرك الرئيس عرفات بسرعة كبيرة من أجل استباق تنفيذ هذا القرار الاسرائيلي بمصادرة الأراضي الفلسطينية.

ولكن أمام التهديد بتعليق عملية السلام مع الطرف الاسرائيلي، وباستدعاء السفير الاردني لدى اسرائيل الى الاردن للتشاور، وبعقد اجتماع للجنة القدس والقمة الاسلامية لمنظمة المؤتمر الاسلامي وبقرار من الأمم المتحدة، وجدت اسرائيل نفسها مجبرة على تعليق (وليس إلغاء) قرارها بمصادرة هذه الأراضي.

٢- وعنوان آخر من عناوين هذه السياسة هو محاولة المستوطنين الاسرائيليين، وبمعرفة الحكومة الاسرائيلية، استيطان جبلين، الأول جبل أبو غنيم والثاني يقع في قرية الخضر والجبلان يقعان في منطقة بيت لحم جنوب القدس. وقد تمت مواجهة هذه المحاولات بقوة من قبل المواطنين الفلسطينيين وحدثت اشتباكات مع المستوطنين في عين المكان مما أجبر حكومة اسرائيل على إرسال قوة شرطة للسيطرة على الوضع وإخلاء المستوطنين. وقد وعدت الحكومة الاسرائيلية المستوطنين باعطائهم جبلا آخر قرب قرية الخضر غير الذي تم الاختلاف عليه مع المواطنين الفلسطينيين.

٣- ووجه آخر من أوجه هذه السياسة هو مطالبة البلدية الاسرائيلية للقدس برئاسة ايهود اولمرت، المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية بعدم استخدام شعارات السلطة الوطنية على الكتب المدرسية. وقد خلق هذا التصرف الاسرائيلي

جوا من السخرية حول السياسة الاسرائيلية في القدس. ولقد وافق الجانب الفلسطيني على وضع إشارات بيضاء على الشعار. وهذا ما أطلق عليه "معركة الشعارات".

٤- إن أفضل مثال على سياسة لي الأذرع هو الحملة المحمومة التي تشنها اسرائيل على المؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسة. وهي مثال واضح وصريح على سياسة اسرائيل للسيطرة على المدينة وعلى محاولاتها المحمومة للحؤول بين م.ت.ف. والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة والمدينة المقدسة من جهة ثانية. تشكل هذه السياسة إنتهاكا صارخا للالتزامات التي قطعها شمعون بيريس في رسالته الى المرحوم هولست، وزير خارجية النروج السابق، بخصوص عدم التعرض للمؤسسات الفلسطينية في المدينة. وبالرغم من هذه الالتزامات، صعدت اسرائيل من حملتها على جميع المستويات: على مستوى البلدية برئاسة ايهود اولمرت، والسياسيين اليمينيين الآخرين مثل شارون ونتنياهو، والمستوطنين وحكومة اسرائيل نفسها ومسؤوليها مثل وزير الشرطة شاحال. وقد حضر الوزير شاحال بناء على اقتراح جنرالاته، مشروع قانون من أجل إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس التي ادعى إنها تمثل السلطة الفلسطينية وتحصل على تمويل منها. وقد تمت مواجهة هذه الحملة أيضا بالاحتجاجات من قبل المؤسسات الفلسطينية في القدس ومن المسؤولين الفلسطينيين، ووضع بعض المسؤولين الاسرائيليين والمنظمات الاسرائيلية شرعية هذه المحاولات وعقلانيتها موضع تساؤل. وفي نهاية المطاف تم تخفيض لائحة المؤسسات "المتهمة" أو "المشكوك" فيها الى ثلاثة مؤسسات هي بيت الشرق

والمجلس الصحي الفلسطيني ومكتب الاحصاء الفلسطيني . وقد تم التوصل الى صيغة لحل وسط مع هذه المؤسسات الثلاثة وعلق وزير الشرطة الاسرائيلي المتابعة القانونية لاغلاق هذه المؤسسات .

٥- الاحتفالات "بمرور ثلاثة الآف عام على القدس"

تشكل هذه الاحتفالات المزعومة مثلا كئيبا على سياسة "ليّ الاذرع" الاسرائيلية مع سياسة خلق وقائع جديدة واعطائها طابعا تاريخيا . لقد قررت اسرائيل من جانب واحد الاحتفال بذكرى مرور ثلاثة الآف عام على ما أسمته إنشاء مدينة القدس من قبل الملك داوود . ولهذا السبب نظمت اسرائيل والبلدية الاسرائيلية للقدس هذه المناسبة على أساس أنها حدث ثقافي حيث يمكن لجميع الديانات والانتماءات أن تتعايش وتتصالح . إلا أن الكذبة كانت كبيرة جدا لدرجة أن عددا كبيرا وهاما من الناس لم يستطع قبولها حتى من بين أصدقاء اسرائيل . فأولا: لم يكن الملك دواود هو الذي أسس القدس . لقد كانت المدينة موجوده قبله على الأقل بألفي عام . لقد أسسها الكنعانيون وقد أطلق ملكهم اسمه على المدينة . ثانيا: لقد قرر الاتحاد الاوروبي ودولة مقاطعة الاحتفالات حتى لا يقعوا في فخ سياسي ينصبه لهم الاسرائيليون . إن وجودهم في الاحتفالات الاسرائيلية يتم تفسيره من الجانب العربي والفلسطيني على أنه وقوف الى جانب اسرائيل في مسألة القدس . وبالتالي سيتم اتهامهم بانهم قرروا مسبقا مستقبل المدينة قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني . ثالثا: قررت الكنائس المسيحية في المدينة مقاطعة الاحتفالات لاسباب مشابهة لاسباب

الاتحاد الاوروبي. رابعا: حملت السلطة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية والشخصيات الهامة في القطاعين الخاص والعام على هذه الاحتفالات ودعت الى مقاطعتها.

غضبت اسرائيل لان هذا الحدث "الثقافي" قاطعه أصدقاؤها. وقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية بشكل واضح هذا "الغضب". ففي تعليق لها كتبت تمتدح من حضر هذه الاحتفالات وتهدد من قاطعها "بدفع الثمن في قريب الأيام"[٩].

لم تخفى على كثير من الاسرائيليين الأهداف الحقيقية من وراء هذه الاحتفالات. كتب السيد يوري افنيري، وهو معلق صحفي اسرائيلي مشهور ومن نشطاء حركة السلام، كتب بشكل واضح وصريح وقوي ضد هذه الاحتفالات. في مقال هام نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" مكان المقال الذي تخصصه للمعلق السياسي الفلسطيني في أولى صفحاتها، وذلك لتبرز أهمية ما جاء فيه، قال: "إن الحدث لم يكن للمصالحة، إنه محاولة للقيام بالاحتلال الروحي، والاغتصاب الحضاري. إنه محاولة لاضطهاد نصف الناس الذين لا تعني لهم الاحتفالات شيء . . . إنها احتفالات لاقناع أنفسنا والعالم أن القدس هي يهودية

---

[٩] يديعوت احرونوت، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، كما نشرته وفا - نشرة تعنى بالشؤون الاسرائيلية، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، ص ٢.

فقط . . . . إنها تهدف الى تزوير التاريخ وسرقة الحضارات التي تركت آثارها على القدس ولتدمير عملية السلام"[١٠] .

وبمختصر القول لو نجحت اسرائيل في هذه الاحتفالات، لكانت خلقت وقائع جديدة في القدس تكون قد استطاعت بموجبها أن تقرر مصير المدينة قبل بدء مفاوضات الوضع النهائي مع م.ت.ف / السلطة الوطنية الفلسطينية . مرة أخرى فان هذه الاحتفالات تناقض روح السلام والتصالح وتشكل خرقا لرسالة التطمينات ولاتفاقية اوسلو .

يجب وقف هذه السياسات الاسرائيلية وتغييرها إن كانت اسرائيل تريد السلام في أرض السلام، إن كانت اسرائيل تريد السلام الاقليمي أو إن كانت تريد أن تقبل كدولة في المنطقة وليس كدولة مفروضة بالقوة على المنطقة . دون القدس لا يمكن أن يكون هناك سلام . إن المفاوضات الاخيرة حول الوضع في مدينة الخليل تظهر بشكل جلي الصعوبات الموجودة أمام التوصل الى حل وسط للقضايا الحساسة والمحملة بالعواطف . لذلك تشكل المفاوضات حول الخليل إنذارا لما يمكن توقعه عندما يحين الوقت، عاجلا، للتفاوض حول الوضع في القدس .

من الآن على السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى كل من يريد السلام في المنطقة، أن تحصل على تجميد لاي عمل تقوم به اسرائيل يهدف الى تغيير الطابع

---

[١٠] يوري أفنيري، "القدس في العام ٣٠٠٠" كما نشرته وكالة وفا في نشرتها مكان مقال المعلق السياسي لها . انظر وفا، التعليق السياسي، ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، ص ٢-٤ .

الديمغرافي والسياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في القدس. ومن نافلة القول انه يجب استخدام الاقناع والضغط للوصول الى هذا الهدف.

على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبدأ برنامج إصلاح لجبر الاضرار التي تلحق بالمجتمع الفلسطيني والناجمة عن السياسات الاسرائيلية خلال السنوات الطويلة من الهيمنة والاحتلال. ويمكن إنجاز برنامج الاصلاح هذا على مرحلتين: المرحلة القصيرة لمواجهة الاحتياجات الفورية والمرحلة الطويلة لوضع مخطط شمولي للقدس. وفي هذا الصدد نود أن ندعو الى إنشاء صندوق القدس. وسيكون الهدف من وراء إنشاء مثل هذا الصندوق شبيها للهدف الذي انشىء من أجله صندوق هولست. أي المساعدة في تغطية المصاريف الجارية وموازنة المؤسسات الفلسطينية في القدس. يجب أن يأتي الدعم لهذا الصندوق من السلطة الفلسطينية والبلدان العربية بشكل عام من الدول المانحة. ولهذا السبب على المؤسسات الفلسطينية في القدس أن تقدم برامج عملها من أجل القدس ومن أجل تغطية احتياجات أهل القدس.

على السلطة الفلسطينية أن تساعد بشكل فوري في تقديم احتياجات المقدسيين وتمثيلهم في أي مفاوضات مع اسرائيل. وبعض هذه الاحتياجات هي:

١- إلتزام اسرائيلي بوقف وتجميد أي تغييرات في القدس وباحترام الوعود التي قطعها بيريس في رسالته الى هولست حول حرية عمل المؤسسات الفلسطينية في القدس.

٢- إلتزام اسرائيلي بتسهيل عمل المؤسسات الفلسطينية مثل:

أ- السماح بحرية المرور الى هذه المؤسسات نفسها والسماح لموظفيها بحرية المرور والوصول الى عملهم خاصة إن كانوا من أبناء الضفة.

ب- ضمان الاستمرارية المالية لهذه المؤسسات مثلا بالسماح للمستشفيات والمصحات والأطباء استخدام الخدمات الاجتماعية والعناية الطبية والتأمين الصحي الفلسطيني عند معالجة الفلسطينيين في القدس.

٣- تعويض المصاريف المالية التي تنفقها هذه المؤسسات على الاحتياجات الفلسطينية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

٤- التزام اسرائيلي بتحويل الأموال التي تجبى كضرائب من المقدسيين الى صندوق القدس أو أي سلطة مالية فلسطينية مسؤولة عن شؤون القدس.

٥- التزام اسرائيلي برفع الحصار المفروض على القدس وإزالة كل الحواجز العسكرية على مداخل المدينة. سيكون ذلك في مصلحة السلام، والتعايش وبناء جسور الثقة وحسن الجوار بين الشعبين. إن حرية المرور الى المدينة وحرية الحركة من والى المدينة هما أمران ضروريان في تلك العملية.

٦- تحتاج اسرائيل للعمل بجدية ضد المد المتصاعد للاصولية اليهودية والتطرف اليهودي في منطقة القدس خاصة إن هؤلاء الاصوليين والمتطرفين يهددون السلام في المجتمع الفلسطيني والأفراد والجماعات الفلسطينية. يجب على اسرائيل أن تستطيع منع استفزازاتهم وتهديدهم لسلام المدينة وكبح جماح سياسة الابتزاز وممارسات الابتزاز التي يقومون بها.

كانت هـذه مقدمة موجزة لتحديد السياسات الاسرائيلية التي تحاول من خلالها تقرير مصير ومستقبل القدس من جانب واحد بغض النظر عن الاتفاقيات التي تتوصل اليها مع م.ت.ف / السلطة الوطنية الفلسطينية. تعالج الفصول القادمة الموضوعات الرئيسة التي حددت الخلاف حول القدس مؤخرا، أي منذ عودة الرئيس ياسر عرفات الى أرض الوطن، الى فلسطين.

* * *